

شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك.م
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الصفحة	المحتويات
3 – 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
35 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك.م.
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك.م. ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة المتضمن في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولون عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقانون شركات التأمين رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين رقم 24 لسنة 1961. برأينا أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. يتعين على الشركة زيادة رأسمالها المدفوع إلى 5,000,000 دينار كويتي خلال خمس سنوات من تاريخ إصدار رخصتها طبقاً للقرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011. كما في 31 ديسمبر 2021، لم تلتزم الشركة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ 5,000,000 دينار كويتي. باستثناء هذا الأمر الذي تم الإفصاح عنه في إيضاح 10، لم يرد لعلنا أي مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة أو لقانون شركات التأمين رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 24 لسنة 1961، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 11 أبريل 2022

2020	2021	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
56,904	769,122		الموجودات
1,918,500	2,084,500	5	النقد لدى البنوك
120,740	220,516	6	ودائع استثمار
33,874	18,799	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
925,478	955,153	8	موجودات مالية متاحة للبيع
20,391	19,562		مستحق من حاملي الوثائق
<u>3,075,887</u>	<u>4,067,652</u>		موجودات أخرى
			إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
281	281		مطلوبات أخرى
<u>281</u>	<u>281</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
3,966,500	4,834,000	10	رأس المال
44,774	44,774	11	احتياطي إجباري
44,774	44,774	12	احتياطي اختياري
(980,442)	(856,177)		خسائر مترakمة
<u>3,075,606</u>	<u>4,067,371</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>3,075,887</u>	<u>4,067,652</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.



محمود فؤاد الغانم
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
40,607	28,469		الإيرادات
			إيرادات ودائع استثمار
1,395	99,775	6	صافي ربح / (خسارة) غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
42,002	128,244		
(597)	(3,979)		المصاريف
			مصاريف إدارية
41,405	124,265	13	ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة
-	-	14	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	-		الزكاة
41,405	124,265		صافي ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
41,405	124,265		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الإجمالي دينار كويتي	خسائر متراكمة دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	احتياطي إجباري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي
3,034,201	(1,021,847)	44,774	44,774	3,966,500
41,405	41,405	-	-	-
<u>3,075,606</u>	<u>(980,442)</u>	<u>44,774</u>	<u>44,774</u>	<u>3,966,500</u>
3,075,606	(980,442)	44,774	44,774	3,966,500
867,500	-	-	-	867,500
124,265	124,265	-	-	-
<u>4,067,371</u>	<u>(856,177)</u>	<u>44,774</u>	<u>44,774</u>	<u>4,834,000</u>

الرصيد في 1 يناير 2020
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2020

الرصيد في 1 يناير 2021
زيادة في رأس المال (إيضاح 10)
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2021

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
41,405	124,265	صافي ربح السنة
		تسويات لـ:
		صافي ربح غير محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,395)	(99,775)	
40,010	24,490	
		التغيرات في:
		موجودات أخرى
8,275	828	مطلوبات أخرى
(354)	-	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية
47,931	25,318	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	(166,000)	ودائع استثمار
-	15,075	صافي التغير في موجودات مالية متاحة للبيع
-	(150,925)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(27,873)	(29,675)	صافي الحركة في المستحق من حاملي الوثائق
-	867,500	زيادة في رأس المال
(27,873)	837,825	صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
20,058	712,218	صافي التغير في النقد لدى البنوك
786,846	56,904	النقد لدى البنوك في 1 يناير
806,904	769,122	النقد لدى البنوك في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك.م ("الشركة") كشركة مساهمة في دولة الكويت بتاريخ 30 أغسطس 2005 ومسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وفقاً لقانون شركات ووكلاء التأمين رقم 24 لسنة 1961 وتعديلاته. رقم السجل التجاري للشركة هو 109941 بتاريخ 26 أغسطس 2013.

يقع العنوان المسجل للشركة في مدينة الكويت - شارع عبد العزيز الصقر، برج الخالد، ص. ب 24246، الصفاة 13103، دولة الكويت.

تقدم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تقريراً سنوياً شاملاً لمجلس الإدارة يبين خلاصة ما تم من حالات وما جرى بيانه من آراء في معاملات الشركة ويجب تلاوة هذا التقرير في اجتماعات الجمعية العامة العادية (وذلك بعد تنفيذ شروط إدارة التأمين).

تخضع جميع معاملات الشركة لأحكام القانون رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية لقانون شركات ووكلاء التأمين رقم 24 لسنة 1961 وتعديلاته ومتطلبات أحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي أغراض الشركة:

1. التأمين ضد الحريق: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الحريق والصواعق والرياح والأعاصير والزلازل والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات وكل ما يعتبر عرفاً وعادة داخل في التأمين ضد الحريق.

2. التأمين ضد الحوادث: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الحوادث الشخصية والتأمين ضد حوادث العمل وضد السرقة وضد خيانة الأمانة والاختلاس والسلب والنهب والتأمين على السيارات والمسافرين والتأمين على المسؤولية المدنية وكل ما يعتبر عرفاً وعادة داخل في التأمين ضد الحوادث.

3. التأمين البري والبحري والجوي: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة والتي تحدث للسفن البحرية والجوية والطائرات بما في ذلك الحمولة أو أي شيء ممكن تأمينه مما له علاقة بالسفن البحرية والجوية والطائرات ومواد الطيران وحمولتها والبضائع والأمتعة والأموال والمسافرين سواء نقلت برّاً أو بحراً أو جواً أو بكل الطرق وتشمل أخطار المستودعات التجارية أو أي أخطار عرضية وكل ما يدخل عرفاً وعادة داخل في التأمين البحري والجوي.

4. أن تمنح جميع المعاشات السنوية في جميع أصنافها سواء كانت معتمدة على حياة الإنسان أو غير ذلك وسواء لمدة محدودة أو غير محدودة أو كانت تدفع فوراً أو مؤجلة أو كانت مطلقة أو عرضية أو غير ذلك من أنواع المعاشات.

أن تتعاقد مع المستأجرين أو المقترضين أو المقترحين أو أصحاب الرواتب السنوية أو خلافهم لإنشاء وجمع وتجهيز ودفع رؤوس الأموال المخصصة لاستهلاك الدين أو استهلاك الموجودات أو لتجديدها أو لرصد المال لاستعمال ريعه أو لأية حسابات احتياطية أخرى سواء كان ذلك مقابل دفعة واحدة أو مقابل أقساط أو غير ذلك وإجمالاً بموجب أية شروط أو حدود متفق عليها.

5. أعمال إعادة التأمين المتعلقة بجميع أنواع التأمين التي تقوم بها الشركة.

6. وبوجه عام مباشرة جميع العمليات الأخرى التي تتصل بأعمالها واللازمة لتحقيق أغراضها.

7. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.

8. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

9. تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها الشركة بالطريقة التي تؤمن إعادة حصة المشتركين من صافي الفائض التأميني الذي يتحقق في حسابات هيئة المشتركين عن مليات التأمين إلى المشتركين وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة كما جاء بالنظام الأساسي للشركة.

10. تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الحق في إبداء الرأي وتقديم المشورة الشرعية في أي من الأمور المتعلقة بمعاملات الشركة ولها الحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة منعقدة بأي صفة.

11. ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاو أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشترى هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن التكافل هو بديل إسلامي للتأمين التقليدي وبرنامج الاستثمار ويستند إلى مفهوم الصناديق المشتركة حيث يتلقى كل حامل وثيقة حصته في الفائض الناتج من أنشطة التأمين وفقاً للنظام الأساسي للشركة وموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة بمزاولة النشاط بالنيابة عن حاملي الوثائق بالإضافة إلى تمويل العمليات التي يقوم بها حاملو الوثائق عند الضرورة. يتحمل المساهمون مسؤولية المطلوبات المتكبدة من قبل حاملي الوثائق في حالة حدوث عجز في صندوق حاملي الوثائق وتصفية العمليات التي يقومون بها. تحتفظ الشركة بالملكية الفعلية والحقوق في كافة الموجودات ذات الصلة بعمليات حاملي الوثائق والمساهمين، وقد تم الإفصاح عن هذه الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى نتائج قطاعات الأعمال المتعلقة بحاملي الوثائق وذلك في الإيضاحات حول البيانات المالية.

تحتفظ الشركة بدفاتر محاسبية مستقلة لحاملي الوثائق والمساهمين. يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بكل نشاط ضمن الحسابات ذات الصلة بها. تحدد الإدارة ومجلس الإدارة أساس توزيع المصروفات من العمليات المشتركة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 7 أبريل 2022 وتخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين الذين يحق لهم تعديل هذه البيانات المالية بعد الإصدار.

2. أسس الإعداد

(أ) الأساس المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، والقرار الوزاري رقم 18 لعام 1990.

(ب) أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة، فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع.

(ج) عملة العرض والتعامل

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة العرض للشركة.

(د) استخدام الأحكام والتقدير

عند إعداد البيانات المالية، قامت الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراسات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية على أساس مستقبلي.

إن المعلومات حول الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ المعترف بها في البيانات المالية تم إدراجها في الإيضاح 3 (د) - الانخفاض في القيمة.

(هـ) التغييرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي أدناه عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2021، ولكن ليس لها تأثيراً مادياً على البيانات المالية للشركة.

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعياري المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على التقارير المالية عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروض فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم تغييرات تعاقدية أو تغييرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة بالسوق.
- تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتحوط التصنيفات وتحوط الوثائق دون توقف علاقة التحوط.
- تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

(و) معايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

يسري مفعول عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر، غير أن الشركة لم تطبق أي من تلك المعايير الجديدة أو المعدلة التالية بشكل مبكر عند إعداد هذه البيانات المالية.

بالنسبة لتلك المعايير والتعديلات على المعايير التي من المتوقع أن يكن لها تأثيراً على البيانات المالية للشركة في الفترات المالية المستقبلية، تقوم الشركة بتقييم خيارات الانتقال والتأثير المحتمل على بياناتها المالية من تطبيق تلك المعايير. لا تنوي الشركة تطبيق تلك المعايير بشكل مبكر.

(i) **المعيار الدولي للتقارير المالية 17، عقود التأمين**

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 17 قياس التزامات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء بالالتزامات يوفر نهجاً أكثر توحيداً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف قائم على مبدأ محاسبي متنسق لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 "عقود التأمين" اعتباراً من 1 يناير 2023. يسري مفعول المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع ضرورة وجود أرقام المقارنة.

يسمح بالتطبيق المبكر، شريطة قيام الشركة كذلك بتطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية 9 و15 في أو قبل تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة. إن التطبيق بأثر رجعي مطلوب.

ومع ذلك، إذا كان التطبيق الكامل بأثر رجعي لمجموعة من عقود التأمين غير عملي، فإنه يتعين على المنشأة اختيار إما نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة. تتوقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 في البيانات المالية للشركة للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023. قد ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 تأثيراً جوهرياً على المبالغ المسجلة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للشركة مما يتعلق بعقود التأمين الخاصة به. غير أنه ليس عملياً تقديم تقدير معقول لتأثيرات تطبيق هذا المعيار حتى تقوم الشركة بإجراء مراجعة تفصيلية.

(ii) معايير أخرى

ليس من المتوقع أن ينتج عن المعايير المعدلة والتفسيرات التالية أي تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

- إعفاءات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية (2018 – 2021)
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود – (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16)؛
- الإشارة إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3).
- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2)
- تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8).

3. السياسات المحاسبية الهامة

قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية السنوية، باستثناء التغييرات المبينة أعلاه.

(أ) الأدوات المالية

الموجودات المالية غير المشتقة

تقوم الشركة مبدئياً بإثبات القروض والمدينين في التاريخ التي نشأت فيها. يتم إثبات جميع الموجودات المالية الأخرى مبدئياً في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

وتقوم الشركة باستبعاد الموجودات المالية في حال انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات أو في حال قيام الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها نقل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي. يتم تسجيل أي فائدة عند تحويل الأصل المالي التي تنتج أو يتم الاحتفاظ بها من قبل الشركة كأصل أو التزام منفصل.

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للشركة الحق القانوني للقيام بذلك عن المبالغ المعترف بها ولديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة إلى الفئات التالية:

- قروض ومدينون؛
- موجودات مالية متاحة للبيع؛ و
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

القروض والمدينون

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير متداولة في سوق نشط. يتم إثبات تلك الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملات مرتبطة بها مباشرة. ولاحقاً للتسجيل المبدئي يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 3 (د)).

تتضمن القروض والمدينون النقد لدى البنوك والودائع الاستثمارية والمستحق من حاملي الوثائق، القرض الحسن إلى حاملي الوثائق والموجودات الأخرى.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد لدى البنوك والذي يتعرض لمخاطر غير هامة فيما يتعلق بتغير قيمتها العادلة، وتستخدمها الشركة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

موجودات مالية متاحة للبيع

الموجودات المالية المتاحة للبيع هي الموجودات المالية غير المشتقة التي تم تصنيفها على أنها متاحة للبيع أو التي لا يتم تصنيفها ضمن أي فئة من فئات الموجودات المالية الموضحة أعلاه. يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة التي تتعلق بها مباشرة.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات عليها، بخلاف خسائر انخفاض القيمة (إيضاح 3 (د)) وفروق ترجمة العملات الأجنبية من الموجودات المتاحة للبيع، في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عند استبعاد الاستثمار، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

تشتمل الموجودات المالية المتاحة للبيع على الأسهم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفه بغرض المتاجرة أو إذا تم تصنيفه كذلك عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات الصلة المباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند تكديدها. يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم إدراج التغيرات عليها بما في ذلك أي إيرادات فوائد أو توزيعات أرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على الأسهم.

المطلوبات المالية غير المشتقة

يتم الاعتراف بكافة المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. تقوم الشركة باستبعاد المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء فتراتها.

تقوم الشركة بتصنيف المطلوبات المالية غير المشتقة في فئة المطلوبات المالية. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً إلى تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. لا تحتفظ الشركة بأي مطلوبات مالية مشتقة.

تتضمن المطلوبات المالية المستحق إلى حاملي الوثائق ومطلوبات أخرى.

(ب) عقود التأجير

تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة التي تتضمن القيمة المبدئية لمطلوبات التأجير بعد تعديلها مقابل دفعات الإيجار التي تم سدادها عند أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الموجودات ذات الصلة أو إعادة الأصل الأساسي أو الموقع الكائن فيه إلى حالته الأصلية، ناقصاً حوافز الإيجار المستلمة.

ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم يترتب على عقد الإيجار نقل ملكية الأصل المعني إلى الشركة بنهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل حق الاستخدام تشير إلى أن الشركة سوف تمارس خيار الشراء. وفي هذه الحالة، يتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي للأصل المعني، والذي يتم تحديده على نفس الأساس المطبق بالنسبة للممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بقيمة خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وتعديله مقابل بعض حالات إعادة قياس التزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصوماً باستخدام سعر الربح الضمني في عقد الإيجار أو، في حالة عدم إمكانية تحديد ذلك السعر بسهولة، يتم استخدام معدل الربح على الاقتراض الإضافي للشركة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل الربح المفروض على اقتراضها الإضافي كمعدل خصم.

تشمل مدفوعات التأجير المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات التأجير المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ما، تم قياسه مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع وجوب دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي توفرن الشركة بشكل معقول ممارسته، دفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت الشركة على يقين معقول من ممارسة خيار التمديد وقرارات الإنهاء المبكر لعقد التأجير ما لم يكن لدى الشركة تيقن معقول من عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. وتتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء، أو إذا كانت هناك دفعة تأجير جوهرية ثابتة معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزام التأجير بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها في الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى الصفر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة الإعفاء من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار الشراء). وتطبق كذلك الإعفاء من الاعتراف بالموجودات منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الأحكام الجوهرية التي تم اتخاذها في تحديد مدة الإيجار للعقود المشتملة على إمكانية التجديد

تعتبر الشركة مدة عقد الإيجار هي المدة غير القابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان من غير المؤكد بصورة معقولة ممارسته.

وتستعين الشركة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد الشركة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدثاً أو تغييراً جوهرياً في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة الشركة ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغيير في استراتيجية الأعمال).

(ج) المخصصات

يثبت المخصص عندما يكون على الشركة التزامات قانونية قائمة أو متوقعة نتيجة أحداث سبق وقوعها في الماضي ومن المحتمل أن تدفقا صادرا للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً لتسوية الالتزام. إذا كان التأثير ماديًا، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المصاحبة للالتزام، عند الحاجة لذلك.

(د) الانخفاض في القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

يتم تقييم الأصل المالي غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمته. تنخفض قيمة الأصل المالي في حال وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة حدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل، وأن الخسارة كان لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل ويمكن تقديرها بشكل موثوق فيه.

يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية الإخفاق أو التقصير من جانب المدين أو إعادة هيكلة المبلغ المستحق للشركة وفقاً لشرط لا تأخذها الشركة بعين الاعتبار أو بخلاف ذلك، مؤشرات تدل إفلاس المدين أو المصدر أو التغيرات السلبية في حالة دفع المقترضين أو المصدرين في الشركة، والظروف الاقتصادية التي تصاحب الإخفاق أو عدم وجود سوق نشط للأوراق المالية. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للاستثمار في أسهم فإن الانخفاض الكبير أو لفترات طويلة في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفة الأسهم يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

تأخذ الشركة في الاعتبار الدليل على انخفاض قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على مستوى أصل محدد أو بصورة جماعية. يتم تقييم جميع الموجودات الجوهرية بشكل فردي وذلك لانخفاض محدد في القيمة. إن الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها بصورة محددة يتم تقييمها بصورة جماعية لأي انخفاض في القيمة تم تكبده ولكنه لم يتم تحديده بعد. ويتم التقييم الجماعي للموجودات غير الهامة بصورة فردية للانخفاض في القيمة عن طريق تجميع الموجودات التي لها نفس سمات المخاطر معاً.

عند تقييم انخفاض القيمة بصورة مجمعة، تستخدم الشركة الاتجاهات التاريخية لاحتمال الإخفاق في السداد وتوقيت الاسترداد ومبلغ الخسارة المتكبدة، ويتم تعديلها وفقاً لحكم الإدارة بشأن ما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تتمثل في أن الخسائر الفعلية يحتمل أن تزيد أو تقل عن تلك المقترحة من جانب الاتجاهات التاريخية.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي يقاس بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي. يتم إثبات الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ويتم إظهارها في مخصص للقروض والمدنيين. ويستمر تسجيل الربح على الأصل منخفض القيمة. في حال وقوع أحداث لاحقة لإثبات الانخفاض في القيمة، بما يؤدي إلى نقص خسارة الانخفاض في القيمة؛ يتم عكس النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع بإعادة تصنيف الخسائر المترجمة في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. إن المبالغ المعاد تصنيفها تمثل الفرق بين تكلفة الشراء (بالصافي بعد أي سداد أو إطفاء المبلغ الأصلي) والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة معترف بها سابقاً في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. في حال زادت القيمة العادلة، في فترة لاحقة، للموجودات المالية المتاحة للبيع المنخفضة قيمتها وأمكن ربط الزيادة بشكل موضوعي بحدث يقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، عندئذ يتم عكس خسارة انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. بالنسبة لخسائر الانخفاض في القيمة المثبتة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لاستثمار في أدوات أسهم مصنفة كمستحقة للبيع، فإنه لا يتم عكسها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية والمخزون للشركة بتاريخ كل بيان مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على انخفاض القيمة. فإذا وجد هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في حال تجاوزت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل قيمته القابلة للاسترداد.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له القيمة الأعلى بين القيمة التشغيلية والقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع. عند تقدير القيمة التشغيلية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له. وبغرض اختبار الانخفاض في القيمة، فإنه يتم تجميع الموجودات في مجموعات أصغر بالنسبة للموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر والتي تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو وحدات إنتاج النقد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، بالصافي بعد الاستهلاك أو الإطفاء، في حال عدم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.

مكافأة نهاية خدمة الموظفين

(هـ)

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة التراكمية وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى.

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم احتساب حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في السنة التي تنشأ فيها.

(و) المطلوبات المحتملة

المطلوبات المحتملة هي الالتزامات الحالية التي تنشأ من أحداث ماضية والتي لا يحتمل أن ينتج عنها تدفق للمنافع الاقتصادية أو التي لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بشأنها بشكل موثوق به.

لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم تكن إمكانية تدفق المنافع الاقتصادية مستبعدة.

(ز) تحقق الإيرادات

- تتحقق الأرباح من الودائع الاستثمارية في وقت اكتساب الربح؛
- 50% من ربح الودائع الاستثمارية لحاملي الوثائق؛ و
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح.

(ح) معاملات العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى عملة التعامل باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها استناداً إلى التكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. يتم إدراج فروق صرف العملات الأجنبية عموماً في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إلا أن فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن ترجمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع (باستثناء الانخفاض في القيمة، وفي هذه الحالة فإن فروق العملة الأجنبية التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر) يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر.

(ط) قرض حسن إلى صندوق حاملي الوثائق

يمثل القرض الحسن تمويل إسلامي غير ربحي مقدم من قبل المساهمين إلى حاملي الوثائق فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التأمين التكافلي التي يتم تسويتها من الفائض الناتج من مثل هذه الأعمال في المستقبل القريب.

(ي) مستحق من / إلى حملة الوثائق

يمثل المستحق من / إلى حملة الوثائق الحركات في إيرادات الاستثمار والمدفوعات الي حملة الوثائق.

4. تحديد القيمة العادلة

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين، تستخدم المجموعة قدر الإمكان بيانات السوق التي يمكن قياسها. يتم تصنيف القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أساس المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى الثاني: مدخلات تختلف عن الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات إما بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

في حال أمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين يمكن تصنيفه في مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة ككل في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لأدنى مستوى للمدخلات التي تكون ذات أهمية بالنسبة للقياس ككل .

تقوم الشركة بإثبات التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية الفترة المحاسبية التي يحدث التغيير خلالها.

الأسهم

تقوم الشركة بقياس القيمة العادلة للأوراق المالية باستخدام السعر المعروف في سوق نشط بتاريخ بيان المركز المالي، أو إذا كانت غير مسعرة، تستخدم الشركة أساليب تقييم تعمل على زيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير المعاملة.

مدينون وموجودات أخرى

تُقدر القيمة العادلة للمدينين والموجودات الأخرى بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الربح السائد في السوق في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحديد هذه القيمة العادلة لأغراض الإفصاحات أو عندما يتم الاستحواذ على هذه الموجودات في عملية دمج للأعمال.

مطلوبات مالية غير مشتقة أخرى

يتم احتساب القيمة العادلة، والتي يتم تحديدها لأغراض الإفصاح، على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية لأصل المبلغ والفوائد المستقبلية، مخصومة بسعر الربح السائد في السوق في تاريخ بيان المركز المالي.

5. ودائع استثمار

يتم إيداع ودائع الاستثمار لدى مؤسسة مالية إسلامية محلية. بلغ متوسط الربح الفعلي على الودائع الاستثمارية 1.45% سنوياً كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 1.45% سنوياً). وديعة استثمارية مرهونة بمبلغ 166,000 دينار كويتي مقابل خطابات ضمان كما هو مبين في الإيضاح 10.

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	174,501	أوراق مالية محلية مسعرة
106,700	-	أوراق مالية محلية غير مسعرة
14,040	46,015	أوراق مالية أجنبية مسعرة
<u>120,740</u>	<u>220,516</u>	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، سجلت الشركة ربح غير محقق بمبلغ 99,775 دينار كويتي (2020: 1,395 دينار كويتي) يمثل ذلك غير في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

7. موجودات مالية متاحة للبيع

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
<u>33,874</u>	<u>18,799</u>	أوراق مالية أجنبية غير مسعرة

تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة المتاحة للبيع لا يمكن تحديدها بشكل موثوق فيه، وبالتالي يتم إدراج هذه الاستثمارات بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة.

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تسجل الشركة أية خسائر انخفاض في القيمة.

8. المستحق من حاملي الوثائق

فيما يلي الحركة في المبالغ المستحقة من صندوق حاملي الوثائق:

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
897,605	925,478	الرصيد في 1 يناير
38,833	33,455	إيرادات ودائع استثمارية
(10,960)	(3,780)	دفعات
<u>925,478</u>	<u>955,153</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

9. حق استخدام الموجودات

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
109,227	54,538	كما في 1 يناير
-	264,627	إضافات
(54,689)	(54,538)	مصروف استهلاك
<u>54,538</u>	<u>264,627</u>	كما في 31 ديسمبر

فيما يلي أدناه القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير:

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
111,812	57,276	كما في 1 يناير
-	264,627	إضافات
4,024	1,284	تكلفة تمويل
(48,940)	(58,560)	مدفوعات تأجير خلال السنة
(9,620)	-	امتياز إيجار
<u>57,276</u>	<u>264,627</u>	كما في 31 ديسمبر

10. رأس المال

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,000,000	5,000,000	رأس المال المصرح به 50,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد
3,966,500	4,834,000	رأس المال المصدر والمدفوع 48,340,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد

وفقاً لأحكام للقرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011، يجب أن يكون لدى شركات التأمين لغير الحياة الحد الأدنى لرأس المال المصرح به وقدره 5,000,000 دينار كويتي والذي سيتم سداه خلال 5 سنوات من تاريخ ترخيص الشركة.

في عام 2010، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، على زيادة رأس المال من 2,500,000 دينار كويتي إلى 5,000,000 دينار كويتي. في عام 2011، مُنحت الشركة مهلة لسداد رأس المال بحلول عام 2015.

في عام 2015، قام المساهمون بسداد مبلغ نقدي إضافي قدره 267,500 دينار كويتي وزيادة رأس المال المدفوع إلى 3,966,500 دينار كويتي. لا يزال المبلغ المتبقي وقدره 166,000 دينار كويتي واجب السداد من جانب المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021 وهو مضمون مقابل ودیعة استثمارية بنفس المبلغ الموضح في الإيضاح 5.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، ساهم أحد المساهمين برأس مال إضافي قدره 867,500 دينار كويتي وهو ما نتج عنه زيادة رأس المال المدفوع من 3,966,500 دينار كويتي إلى 4,834,000 دينار كويتي.

11. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومساهمة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يمكن للشركة وقف تلك التحويلات السنوية عندما يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع.

يقتصر توزيع الاحتياطي على المبلغ المطلوب لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات.

لم يتم إجراء أي تحويلات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020، حيث تكبدت الشركة خسائر متراكمة.

12. احتياطي اختياري

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري بناءً على قرار من المساهمين وفقاً لتوصية الإدارة.

لم يتم إجراء أي تحويلات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020 حيث أوصت الإدارة بعدم إجراء تحويل إلى الاحتياطي الاختياري.

13. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة المساهمة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من صافي ربح السنة بعد خصم المحول إلى الاحتياطي الإجباري.

14. الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من صافي ربح السنة بعد خصم التحويلات إلى الاحتياطي الإجباري وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

15. أعمال التأمين التكافلي لحاملي الوثائق

فيما يلي أذناه السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في المحاسبة عن أعمال التأمين التكافلي. السياسات المحاسبية المستخدمة في عمليات التأمين غير التكافلي متوافقة مع السياسات المستخدمة من قبل الشركة. إن السياسات المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة.

تصنيف المنتجات

عقود التأمين هي العقود التي تقبل الشركة (جهة الإصدار) بموجبها تحمل مخاطر تأمين مادية من طرف آخر (حاملو وثائق التأمين) من خلال الموافقة على تعويض حاملي الوثائق إذا أثر حدث مستقبلي غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) تأثيراً سلبياً على حاملي الوثائق. كتوجيه عام، تحدد الشركة ما إذا كان لديها مخاطر تأمين تكافلي هامة عن طريق مقارنة المزايا المدفوعة مع المزايا المستحقة في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن عليه. يجوز أيضاً أن تحول عقود التأمين التكافلي المخاطر المالية.

عقود الاستثمار هي تلك العقود التي تحول المخاطر المالية الهامة ومخاطر التأمين التكافلي غير الهامة. إن المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيرات مستقبلية محتملة في واحد أو أكثر من بنود معدلات الربح أو سعر الضمان أو سعر السلعة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشرات الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو المتغيرات الأخرى بشرط، في حالة المتغيرات غير المالية، أن يكون المتغير ليس خاصاً بأحد طرفي العقد.

عند تصنيف العقد كعقد تأمين تكافلي، يظل العقد عقد تأمين على مدى الفترة المتبقية للعقد حتى إذا انخفضت مخاطر التأمين التكافلي بصورة جوهرية خلال هذه الفترة، وبإستثناء إلغاء أو انتهاء صلاحية كافة الحقوق والالتزامات. يمكن رغم ذلك إعادة تصنيف عقود الاستثمار كعقود تأمين تكافلي بعد بدء سريان العقد إذا أصبحت مخاطر التأمين التكافلي جوهرية.

تحقق الإيرادات

اشتراكات مكتسبة

يضاف مجمل الاشتراكات إلى الدخل في بداية سريان الوثيقة وعلى مدى فترة تغطية التأمين التكافلي والتي تمثل إجمالي الاشتراكات المكتتب بها في السنة بما في ذلك الاشتراكات في الوثائق السنوية التي تغطي كل أو جزء من السنة التالية.

يتم إدراج الاشتراكات غير المكتسبة في الالتزامات ضمن مطلوبات حاملي الوثائق.

يتم خصم الاشتراكات المتنازل عنها لعمليات إعادة التأمين التكافلي من إجمالي الاشتراكات للتوصل إلى صافي الاشتراكات.

رسوم إصدار وثائق وتكاليف حيازة وثائق

تتحقق رسوم إصدار الوثائق وتكاليف حيازة الوثائق (العمولة المدفوعة للوسطاء والتكاليف المباشرة الإضافية الأخرى المتكبدة فيما يتعلق بالحصول على عقود التكافل وتجديدها) عند تحقق الاشتراكات المتعلقة بها.

عمولات إعادة التأمين التكافلي المكتسبة والمدفوعة

تتحقق العمولات المكتسبة والمدفوعة عند تحقق الاشتراكات المتعلقة بها.

عقود إعادة تأمين تكافلي محتفظ بها

لتقليل التعرض لمخاطر مالية ناتجة من مطالبات تأمينية كبيرة، تقوم الشركة بالدخول في اتفاقيات مع شركات أخرى بغرض إعادة التأمين التكافلي. يتم تقدير التعويضات المستحقة من الأطراف المقابلة للتأمين التكافلي تتسق مع التزام التعويض ووفقاً لعقد إعادة التأمين التكافلي. تظهر هذه المبالغ كـ "أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي من التعويضات تحت التسوية" حتى يتم دفع التعويض من قبل الشركة. عندما يتم دفع التعويض فإن المبلغ المستحق من شركات إعادة التأمين التكافلي فيما يتعلق بالتعويض المدفوع يتم تحويله إلى "المستحق من عقود التأمين التكافلي وشركات إعادة التأمين التكافلي".

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمة أصل إعادة التأمين التكافلي. فإذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر تقوم الشركة بالتقدير الرسمي للمبلغ الممكن استرداده. إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأصل إعادة التأمين التكافلي المبلغ الممكن استرداده للأصل، فإن الأصل يعتبر انخفاض قيمته ويتم تخفيضه إلى القيمة الممكن استرداده.

إن ترتيبات إعادة التأمين التكافلي لا تعفي الشركة من التزاماتها تجاه حاملي الوثائق. يتم عرض الاشتراكات والمطالبات لكل من عمليات إعادة التأمين التكافلي الفعلية والمقدرة على أساس المجمع. لا تتحقق موجودات ومطلوبات إعادة التأمين التكافلي عند إلغاء الحقوق التعاقدية أو انتهائها أو عند تحويل العقد إلى طرف آخر.

تعويضات

إن التعويضات التي تتكون من المبالغ المستحقة إلى حاملي العقود وأطراف أخرى ومصروفات تعديل الخسائر بالصافي بعد القيمة التخريدية والاسترداد الأخرى تدرج في بيان أعمال التأمين التكافلي لحاملي الوثائق عند تكبدها. تتكون التعويضات من مبالغ دائنة تقديرية فيما يتعلق بالتعويضات المسجلة من قبل الشركة والتعويضات غير المسجلة في تاريخ بيان المركز المالي.

تقدر الشركة عموماً تعويضاتها على أساس الخبرة السابقة. يقوم مقيمي الخسائر المستقلين عادة بتقدير تعويضات الممتلكات. إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى تقدير الإدارة والخبرة السابقة للشركة، يتم الاحتفاظ بمخصص لتكلفة تسوية التعويضات المتكبدة ولم يبلغ عنها في تاريخ بيان المركز المالي. إن أي فروق بين المخصصات في تاريخ التقارير المالية والتسويات والمخصصات في السنة التالية يتم إدراجها في بيان عمليات التأمين التكافلي لحاملي الوثائق لتلك السنة.

احتياطي الاشتراكات غير المكتسبة

تمثل الاشتراكات غير المكتسبة جزء من الاشتراكات المكتسبة والمتعلقة بفترة عدم انتهاء التغطية التكافلية. يتم تأجيل 25% على الأقل من الاشتراكات المحصلة لعقود التكافل البحري، كما يتم تأجيل 40% من الاشتراكات المحصلة لعقود التكافل الأخرى بكافة أنواعها وفقاً لقانون التأمين.

احتياطي المطالبات المتكبدة ولم يبلغ عنها (IBNR)

يحتسب مخصص للمطالبات المتكبدة التي لم يبلغ عنها حتى تاريخ بيان المركز المالي بناء على حكم الإدارة وخبرتها السابقة.

احتياطي تعويضات تحت التسوية

تتضمن التعويضات تحت التسوية التكلفة المقدرة للمطالبات المتكبدة والمبلغ عنها ولكن لم يتم تسديدها في تاريخ بيان المركز المالي. إن مخصصات المطالبات المبلغ عنها والتي لم يتم دفعها كما في تاريخ بيان المركز المالي يتم احتسابها على أساس التقديرات لكل حالة على حدة.

ويدرج أي فرق بين المخصصات في تاريخ بيان المركز المالي والتسديدات والمخصصات في السنة التالية في بيان عمليات التأمين التكافلي لحاملي الوثائق لتلك السنة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير قد أدى إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

مخصص التعويضات القائمة والتعويضات المتكبدة ولم يبلغ عنها (IBNR)

يجب اتخاذ أحكام هامة من قبل الإدارة في تقدير المبالغ المستحقة إلى أصحاب العقود الناتجة عن المطالبات بموجب عقود التأمين التكافلي. هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات هامة حول عوامل عديدة تتضمن درجات متفاوتة وكبيرة من الأحكام وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في الالتزامات المقدرة. تقدر الشركة عموماً تعويضاتها على أساس الخبرة السابقة. إن المطالبات التي تتطلب أحكام قضائية أو قرارات تحكيمية، يتم تقديرها على أساس إفرادي. تقوم الإدارة بمراجعة مخصصاتها لكل من التعويضات المتكبدة والتعويضات القائمة ولم يبلغ عنها وذلك بشكل ربع سنوي.

إعادة التأمين التكافلي

قد تتعرض الشركة لنزاعات مع معيدي التأمين التكافلي وكذلك احتمال تقصير معيدي التأمين التكافلي. وتقوم الشركة على أساس ربع سنوي بمراقبة تطور النزاعات مع معيدي التأمين التكافلي وقوة مركز معيدي التأمين التكافلي.

بيان موجودات ومطلوبات وأموال التكافل لحاملي الوثائق

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	إيضاح	
			الموجودات
1,363,385	2,538,334		النقد لدى البنوك
650,540	690,371		ودائع استثمارية
2,320,390	4,035,580		مساهمات مستحقة
75,635	64,166		مدينون ومدفوعات مقدماً
637,852	665,578		المستحق من شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي
			أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي
2,718,228	1,500,998		على تعويضات تحت التسوية
54,538	264,627	10	حق استخدام الموجودات
50,319	55,042		ممتلكات ومعدات
<u>7,870,887</u>	<u>9,814,696</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
1,278,937	2,968,958		مستحق إلى شركات إعادة التأمين التكافلي
810,996	999,118		احتياطي اشتراكات غير مكتسبة
3,733,888	2,598,174		احتياطي مطالبات تحت التسوية
96,012	132,011		احتياطي محتفظ به من شركات إعادة التأمين التكافلي
148,192	132,498		احتياطي مطالبات متكبدة ولم يتم الإفصاح عنها
925,478	955,153	9	مستحق إلى مساهمين
57,276	264,627	10	مطلوبات التأجير
533,929	672,123		مطلوبات أخرى
<u>7,584,708</u>	<u>8,722,662</u>		إجمالي المطلوبات
			أموال حاملي الوثائق
286,179	1,092,034		صافي الفائض المتراكم من عمليات التأمين التكافلي
<u>7,870,887</u>	<u>9,814,696</u>		إجمالي المطلوبات وفائض حاملي الوثائق

التغيرات في أموال حاملي الوثائق:

2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي	
(428,079)	286,179	الرصيد في 1 يناير
714,258	805,855	صافي الفائض من عمليات التأمين التكافلي للسنة
<u>286,179</u>	<u>1,092,034</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

نتائج عمليات التأمين التكافلي لحملة الوثائق

الإجمالي دينار كويتي	الطبي دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	حوادث عامة دينار كويتي	البحري والجوي دينار كويتي	31 ديسمبر 2021
					الإيرادات
8,087,480	799,752	1,073,302	5,631,336	583,090	إجمالي الاشتراكات المكتتبة
(5,686,004)	-	(317,442)	(4,810,739)	(557,823)	اشتراكات متنازل عنها
2,401,476	799,752	755,860	820,597	25,267	صافي الاشتراكات المكتتبة
(188,124)	(133,294)	18,665	(74,344)	849	صافي الحركة في
					الاشتراكات غير المكتتبة
2,213,352	666,458	774,525	746,253	26,116	صافي الاشتراكات المكتتبة
					عمولات إعادة التأمين
74,189	(47,982)	24,153	75,095	22,923	التكافلي، بالصافي
391,696	15,764	209,579	121,778	44,575	رسوم إصدار وثائق
2,679,237	634,240	1,008,257	943,126	93,614	إجمالي الإيرادات
					المصروفات
(1,091,400)	(637,532)	(362,843)	(70,880)	(20,145)	صافي التعويضات المتكبدة
(142,935)	(54,362)	(46,301)	(40,660)	(1,612)	تكاليف حيازة الوثائق
1,444,902	(57,654)	599,113	831,586	71,857	الفائض من عمليات التأمين
(643,172)	(38,589)	(289,438)	(276,556)	(38,589)	التكافلي
801,730	(96,243)	309,675	555,030	33,268	توزيع المصروفات الإدارية
4,125	408	548	2,872	297	صافي الفائض/ (العجز)
					من عمليات التأمين التكافلي
					دخل استثمار، بالصافي بعد
					أتعاب الإدارة
805,855	(95,835)	310,223	557,902	33,565	صافي الفائض/ (العجز)
					من عمليات التأمين
					التكافلي

نتائج عمليات التأمين التكافلي لحملة الوثائق

الإجمالي دينار كويتي	الطبي دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	حوادث عامة دينار كويتي	البحري والجوي دينار كويتي	31 ديسمبر 2020
					الإيرادات
5,293,490	466,516	1,011,642	3,621,866	193,466	إجمالي الاشتراكات المكتتبه
(3,341,779)	-	(203,329)	(2,972,488)	(165,962)	اشتراكات متنازل عنها
1,951,711	466,516	808,313	649,378	27,504	صافي الاشتراكات المكتتبه
					صافي الحركة في
(8,203)	(2,799)	6,320	(13,334)	1,610	الاشتراكات غير المكتتبه
1,943,508	463,717	814,633	636,044	29,114	صافي الاشتراكات المكتتبه
					عمولات إعادة التأمين
173,858	(1,790)	40,148	107,695	27,805	التكافلي، بالصافي
144,665	(984)	127,715	17,416	518	رسوم إصدار وثائق
2,262,031	460,943	982,496	761,155	57,437	إجمالي الإيرادات
					المصروفات
(773,576)	(433,168)	(287,652)	(52,515)	(241)	صافي التعويضات المتكبدة
(203,897)	(27,600)	(153,726)	(21,719)	(852)	تكاليف حيازة الوثائق
1,284,558	175	541,118	686,921	56,344	الفائض من عمليات التأمين
(570,560)	(96,601)	(209,302)	(221,722)	(42,935)	التكافلي
713,998	(96,426)	331,816	465,199	13,409	توزيع المصروفات الإدارية
					صافي الفائض/ (العجز)
260	23	49	178	10	من عمليات التأمين التكافلي
					دخل استثمار، بالصافي بعد
					أتعاب الإدارة
714,258	(96,403)	331,865	465,377	13,419	صافي الفائض/ (العجز) من عمليات التأمين التكافلي

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتضمن الأطراف ذات الصلة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا للشركة، والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة لهذه الأطراف أو التي يمكنهم ممارسة تأثير هام عليها. جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تتم على أسس متكافئة.

إن المعاملات والأرصدة مع أطراف ذات صلة المدرجة في البيانات المالية كما يلي:

الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

(1) الأرصدة	
2020 دينار كويتي	2021 دينار كويتي
موجودات ومطلوبات وأموال حاملي الوثائق	
المساهمون	
1,944,175	2,371,451
1,496,278	996,468
اشتراكات مستحقة	
مطالبات تحت التسوية	

(2) المعاملات

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمساهمين	
المساهمون	
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
1,395	99,775
المدفوعات إلى موظفي الإدارة العليا	
مزايا قصيرة الأجل للموظفين	
94,800	145,900

نتائج عمليات التأمين التكافلي لحملة الوثائق	
المساهمون	
الاشتراكات المكتتبة	
المطالبات المتكبدة	
3,994,071	4,939,973
2,895,236	1,444,260

17. إدارة المخاطر

إطار عمل الحوكمة

يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي الشركة وحاملي الوثائق من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الإخفاق في استغلال الفرص. تترك الإدارة العليا ضرورة أن يتوفر لديها أنظمة إدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءة.

إطار العمل التنظيمي

يحدد القانون رقم 13 لسنة 1962 والمرسوم رقم 578 لسنة 2013 والقواعد واللوائح الصادرة من قبل وزارة التجارة والصناعة إطار العمل التنظيمي لقطاع أعمال التأمين التكافلي في دولة الكويت. يتعين على كافة شركات التأمين التكافلي التي تضطلع بأنشطة العمليات في الكويت أن تلتزم بهذه القواعد واللوائح.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تنظم أنشطة عمليات الشركة:

- بالنسبة لعقود التأمين التكافلي على الحياة وعقود التأمين الرأسمالي في الكويت، يتعين الاحتفاظ بالاحتياطيات الحسابية الكاملة في دولة الكويت.
- بالنسبة لعقود التأمين البحري، يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 15% من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.
- بالنسبة لكافة أنواع التأمين التكافلي الأخرى، يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 30% من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

• يتعين استثمار الأموال المحتفظ بها في الكويت كما يلي:

- يتعين الاحتفاظ بحد أدنى 40% من الأموال في شكل ودائع نقدية لدى إحدى البنوك العاملة في الكويت؛
- يمكن استثمار حتى 25% كحد أقصى في الأوراق المالية الأجنبية (سندات الحكومات الأجنبية أو الأوراق المالية الأجنبية – شركات الأسهم والسندات)؛
- يجب استثمار 30% كحد أقصى في أسهم أو سندات الشركات الكويتية؛
- يجب الاحتفاظ بنسبة 15% كحد أقصى في حساب جاري لدى أحد البنوك العاملة في الكويت.

يجوز استثمار القيمة المتبقية في السندات المصدرة أو المكفولة بضمان من قبل حكومة الكويت أو الممتلكات القائمة في الكويت أو القروض المكفولة بضمان برهن من الدرجة الأولى على عقارات قائمة في الكويت.

مخاطر التأمين التكافلي

تتمثل مخاطر التأمين التكافلي في مخاطر أن المطالبات الفعلية المستحقة لحاملي العقود بالنسبة للأحداث المؤمن ضدها قد تتجاوز القيمة الدفترية لالتزامات التأمين التكافلي. وقد يحدث ذلك بسبب كون تكرار المطالبات أو مبالغ المطالبات أعلى من المتوقع.

تكرار ومبالغ التعويضات

من الممكن أن يتأثر تكرار ومبالغ المطالبات بعدة عوامل. وتقوم الشركة بصورة رئيسية باكتتاب أخطار الحوادث العامة والسيارات والحريق والبحري. وتعتبر عقود التأمين التكافلي هذه قصيرة الأجل حيث أن المطالبات عادة ما يتم الإخطار بها وتسويتها خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده. وهذا يساعد على تخفيف مخاطر التأمين التكافلي.

الحريق والحوادث

بالنسبة لعقود التأمين التكافلي ضد الحرائق، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الحرائق وتوقف العمل. لدى الشركة وثائق تأمين للعقارات التي تحتوي على أجهزة الاستدلال على الحريق فقط.

يتم اكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. إن تكلفة إعادة بناء الممتلكات والحصول على محتويات بديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات مما يؤدي إلى توقف الأعمال وكلها عوامل أساسية تؤثر على مستوى المطالبات. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين تكافلي لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

سيارات

بالنسبة لعقود السيارات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في المطالبات عن الوفاة والأضرار الجسمانية وقطع غيار أو إصلاح السيارات.

لدى الشركة "زيادة في الخسائر" غطاء إعادة تأمين تكافلي للحد من الخسائر لأي مطالبة (لكل لحدث) بما يزيد عن 25,000 دينار كويتي وحتى 875,000 دينار كويتي وحتى إجمالي مستوى سنوي بمبلغ 1,600,000 دينار كويتي.

إن مستوى التعويضات التي تقضي بها المحاكم لحالات الوفاة والإصابات وتكاليف استبدال وإصلاح السيارات هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى التعويضات.

البحري

بالنسبة للتأمين التكافلي البحري، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الخسائر والأضرار للسفن البحرية والحوادث التي تؤدي إلى خسائر كلية أو جزئية للبضائع. إن استراتيجية الاكتتاب لفرع البحري تضمن تنوع الوثائق بصورة جيدة من حيث السفن وخطوط الشحن المغطاة. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين تكافلي لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

مخاطر إعادة التأمين التكافلي

لتقليل التعرض لمخاطر مالية ناتجة من مطالبات تأمينية كبيرة، تقوم الشركة، ضمن سياق العمل الطبيعي، بالدخول في اتفاقيات مع أطراف أخرى بغرض إعادة التأمين التكافلي. إن مثل تلك العمليات تعطي الشركة المجال لتنويع أعمالها مما يمنح الإدارة السيطرة على إمكانية تعرض الشركة لخسائر قد تنجم عن المخاطر الكبيرة، كما أنها توفر قدرة إضافية للنمو.

إن عقود إعادة التأمين التكافلي لا تعفي الشركة من التزاماتها تجاه حاملي الوثائق، وبالتالي تظل الشركة مسؤولة عن جزء من تعويضات إعادة التأمين القائمة بمقدار عجز معيدي التأمين التكافلي عن الوفاء بالتزاماتهم بموجب عقود إعادة التأمين التكافلي.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بموجب عقود التأمين التكافلي في احتمال اختلاف المطالبات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيت هذه البنود عن التوقعات التي تنتظرها الشركة. تتأثر هذه المخاطر بمعدل تكرار المطالبات ومعدل خطورتها والمزايا الفعلية المدفوعة والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل. وعليه، فإن هدف الشركة هو ضمان توفر الاحتياطات الكافية لتغطية هذه المطالبات.

يخفف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه الاعتماد على التنوع من خلال محفظة عقود التأمين التكافلي الكبيرة. كما تتحسن مستويات تنوع المخاطر من خلال الانتقاء الجيد وتطبيق توجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى استخدام ترتيبات عمليات إعادة التأمين التكافلي.

يتم توزيع معظم أعمال التأمين التكافلي على أساس الحصة النسبية مع تنوع حدود الاحتفاظ حسب المنتج والإقليم الجغرافي. يتم تقدير المبالغ المستحقة من معيدي التأمين التكافلي بطريقة تتسق مع مخصص المطالبات تحت التسوية كما تتفق أيضاً مع عقود عمليات إعادة التأمين التكافلي. رغم أن الشركة لديها ترتيبات إعادة تأمين تكافلي، لا يعفي ذلك الشركة من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي الوثائق وبالتالي تظهر مخاطر الائتمان فيما يتعلق بعمليات التأمين التكافلي وذلك حسب مدى عجز معيد التأمين التكافلي عن الوفاء بالالتزامات المحددة بموجب ترتيبات إعادة التأمين التكافلي. تتنوع عمليات إعادة التأمين التكافلي لدى الشركة بحيث لا تعتمد على معيد تأمين واحد، كما لا تعتمد أنشطة عمليات الشركة على أي عقد إعادة تأمين تكافلي واحد.

عادةً ما تغطي المخاطر المتضمنة في عقود التأمين التكافلي العامة فترة اثني عشر شهراً.

بالنسبة لعقود التأمين التكافلي العامة، تنتج المخاطر المادية من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأنشطة الإرهابية. بالنسبة لعقود الرعاية الصحية، تنتج معظم المخاطر الجوهرية من التغيرات في أساليب الحياة والأوبئة والتطورات التي تطرأ على علم الطب والتكنولوجيا. لا تتنوع المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تتكبدتها الشركة ونوع المخاطر المؤمن عليها وحسب قطاع الأعمال.

يخفف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه الاعتماد على التنوع من خلال محفظة عقود التأمين التكافلي الكبيرة. يتحسن تنوع المخاطر من خلال الانتقاء الجيد وتطبيق الضمانات.

إن الهدف من استراتيجيات الاكتتاب وإعادة التأمين التكافلي هو الحد من مخاطر التعرض للكوارث وفقاً لحد أقصى محدد مسبقاً استناداً إلى قدرة الشركة على تحمل المخاطر كما تحدده الإدارة.

يبين الجدول التالي تركيزات مطلوبات عقود التأمين التكافلي العامة حسب نوع العقد:

صافي مطالبات تحت التسوية دينار كويتي	حصة معيدي التأمين التكافلي في المطالبات تحت التسوية دينار كويتي	احتياطي مطالبات تحت التسوية دينار كويتي	
			31 ديسمبر 2021
587,594	1,354,286	1,941,880	الحريق والحوادث
286,265	114,397	400,662	السيارات
4,414	32,315	36,729	البحري
218,903	-	218,903	الطبي
<u>1,097,176</u>	<u>1,500,998</u>	<u>2,598,174</u>	الإجمالي
			31 ديسمبر 2020
630,756	2,591,663	3,222,419	الحريق والحوادث
253,927	108,765	362,692	السيارات
3,573	17,800	21,373	البحري
127,404	-	127,404	الطبي
<u>1,015,660</u>	<u>2,718,228</u>	<u>3,733,888</u>	الإجمالي

يتمثل الافتراض الأساسي الذي تستند إليه التقديرات في الخبرات المتوفرة لدى الشركة حول تطورات المطالبات. يتضمن ذلك الافتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف المطالبات وتكاليف التعامل مع المطالبات وعوامل تضخم المطالبات وعدد المطالبات لكل سنة حوادث. كما يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى عدم إمكانية تطبيق الاتجاهات السابقة على المستقبل، مثل معدل الوقوع لمرة واحدة والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام حول المطالبات والظروف الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل مزيج محفظة التأمين وشروط وثيقة التأمين وإجراءات التعامل مع المطالبات. كما يتم الاستعانة بالأحكام التقديرية لتقييم مدى إمكانية أن تؤثر العوامل الخارجية مثل الأحكام القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات.

المخاطر المالية

تمثل المخاطر المالية جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالشركة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتكون المطلوبات المالية الأساسية للشركة من المطلوبات الأخرى. إن الغرض الرئيسي لهذه المطلوبات المالية هو تمويل أنشطة العمليات التي تقوم بها الشركة. إن الشركة لديها موجودات مالية متنوعة تتضمن الأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة التي تنتج عن أنشطة عملياتها بصورة مباشرة.

تصنف الشركة المخاطر التي تواجهها كجزء من أنشطة المراقبة والسيطرة ضمن فئات مخاطر معينة وبالتالي تم إسناد مسؤوليات خاصة لمختلف المدراء لتحديد وقياس ومراقبة ورفع تقارير حول فئات المخاطر المحددة. إن فئات المخاطر كما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب أحد أطراف أداة مالية في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية بسبب التخلف عن الوفاء بالالتزامات.

فيما يلي السياسات والإجراءات المطبقة للحد من تعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

- سياسة مخاطر ائتمان الشركة التي توضح تقييم وتحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تواجهها الشركة. يتم رفع حالات الالتزام بهذه السياسة والانكشاف وحالات المخالفات إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. تتم مراجعة الوثيقة بغرض تحديد التغيير في بيئة المخاطر.
- يتم إبرام عمليات إعادة التأمين التكافلي مع الأطراف المقابلة ذوي التصنيف الائتماني الجيد وتتجنب الشركة تركيزات المخاطر عن طريق إتباع تعليمات السياسة الموضوعية فيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة. تقوم الإدارة في تاريخ بتقييم الملاءة المالية لمعدي التأمين التكافلي وتحديث إستراتيجية شراء عقود إعادة التأمين التكافلي والتأكد من توفر المخصص المناسب للانخفاض في القيمة.
- إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بأرصدة العملاء، المتكبدة من عدم سداد الاشتراكات أو أنها سوف تستمر فقط خلال فترة السماح المحددة في الوثيقة حتى انتهاء صلاحيتها، وذلك إما عند سداد الوثيقة أو انتهائها. ويتم تسوية العمولة المدفوعة للوسطاء مقابل المبالغ المستحقة منهم وذلك لتخفيض مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي:

2020	2021	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		المساهمون
56,904	769,122	النقد لدى البنوك
1,918,500	2,084,500	ودائع استثمارية
925,478	955,153	مستحق من حاملي الوثائق
20,391	19,562	موجودات أخرى
<u>2,921,273</u>	<u>3,828,337</u>	
		حاملو الوثائق
1,363,385	2,538,334	النقد لدى البنوك
650,540	690,371	ودائع استثمارية
2,320,390	4,035,580	اشتراكات مستحقة
57,183	56,230	مدينون
637,852	665,578	مبالغ مستحقة من شركات تأمين تكافلي وإعادة تأمين تكافلي
<u>2,718,228</u>	<u>1,500,998</u>	أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي على تعويضات تحت التسوية
<u>7,747,578</u>	<u>9,487,091</u>	

إن كافة الموجودات المالية غير مضمونة، حيث لا تحتفظ الشركة بضمانات مقابلها.

التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف الائتماني

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لمخاطر الائتمان من خلال تصنيف الموجودات وفقاً للمعدلات الائتمانية للأطراف المقابلة لدى الشركة.

غير متأخرة أو منخفضة القيمة			
فئة	فئة	فئة	
عالية	قياسية	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			31 ديسمبر 2021
			<i>المساهمون</i>
769,122	-	769,122	النقد لدى البنوك
2,084,500	-	2,084,500	ودائع استثمارية
955,153	955,153	-	مستحق من حاملي وثائق
19,562	19,562	-	موجودات أخرى
<u>3,828,337</u>	<u>974,715</u>	<u>2,853,622</u>	
			<i>حاملو الوثائق</i>
2,968,958	-	2,968,958	النقد لدى البنوك
955,153	955,153	-	ودائع استثمارية
264,627	216,732	47,895	اشتراكات مدينة
672,123	-	672,123	مدينون
4,860,861	1,171,885	3,688,976	مستحق من شركات تأمين تكافلي وإعادة تأمين تكافلي
4,634,166	(1,107,719)	5,741,885	أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي على
<u>2,968,958</u>	<u>-</u>	<u>2,968,958</u>	تعويضات تحت التسوية
غير متأخرة أو منخفضة القيمة			
فئة	فئة	فئة	
عالية	قياسية	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			31 ديسمبر 2020
			<i>المساهمون</i>
56,904	-	56,904	النقد لدى البنوك
1,918,500	-	1,918,500	ودائع استثمارية
925,478	925,478	-	مستحق من حاملي وثائق
20,391	20,391	-	موجودات أخرى
<u>2,921,273</u>	<u>945,869</u>	<u>1,975,404</u>	
			<i>حاملو الوثائق</i>
1,363,385	-	1,363,385	النقد لدى البنوك
650,540	-	650,540	ودائع استثمارية
2,320,390	2,320,390	-	اشتراكات مدينة
57,183	57,183	-	مدينون ومدفوعات مقدماً
637,852	637,852	-	مستحق من شركات تأمين تكافلي وإعادة تأمين تكافلي
2,718,228	2,718,228	-	أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي على
<u>7,747,578</u>	<u>5,733,653</u>	<u>2,013,925</u>	تعويضات تحت التسوية

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه الشركة صعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري وتضمن الإدارة توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ.

قوائم الاستحقاق

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات إلى تواريخ الاستحقاق التعاقدية.

			31 ديسمبر 2021
الإجمالي دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة دينار كويتي	حتى سنة واحدة دينار كويتي	
حاملو الوثائق			
الموجودات			
2,538,334	-	2,538,334	النقد لدى البنوك
690,371	-	690,371	ودائع استثمارية
4,035,580	-	4,035,580	إشراكات مدينة
64,166	64,166	-	مدينون ومدفوعات مقدماً
665,578	-	665,578	مستحق من شركات تأمين تكافلي وإعادة التأمين
1,500,998	-	1,500,998	التكافلي
9,495,027	-	9,430,861	أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي على
	64,166	9,430,861	تعويضات تحت التسوية
			إجمالي الموجودات
المطلوبات			
2,968,958	-	2,968,958	مستحق إلى شركات إعادة التأمين التكافلي
955,153	955,153	-	مستحق إلى مساهمين
166,457	113,653	52,804	مطلوبات التأجير
672,123	-	672,123	مطلوبات أخرى
4,762,691	1,068,806	3,693,885	إجمالي المطلوبات
4,732,336	(1,004,640)	5,736,976	صافي السيولة
31 ديسمبر 2020			
حاملو الوثائق			
الموجودات			
1,363,385	-	1,363,385	النقد لدى البنوك
650,540	-	650,540	إشراكات مدينة
2,320,390	-	2,320,390	ودائع استثمارية
75,635	75,635	-	مدينون ومدفوعات مقدماً
637,852	-	637,852	مستحق من شركات تأمين تكافلي وإعادة التأمين
2,718,228	-	2,718,228	التكافلي
7,766,030	-	7,690,395	أرصدة مستردة من معيدي التأمين التكافلي على
	75,635	7,690,395	تعويضات تحت التسوية
			إجمالي الموجودات
المطلوبات			
1,278,937	-	1,278,937	دائنو أرصدة شركات إعادة تأمين تكافلي
925,478	925,478	-	مستحق إلى مساهمين
57,276	-	57,276	مطلوبات التأجير
533,929	-	533,929	مطلوبات أخرى
2,795,620	925,478	1,870,142	إجمالي المطلوبات
4,970,410	(849,843)	5,820,253	صافي السيولة

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تأثير التغيرات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدل الربح على إيرادات الشركة أو قيمة مقتنياتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

تحد الشركة من مخاطر السوق عن طريق الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومراقبة تطورات الأسواق.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية بصورة جوهرية.

مخاطر معدل الربح

تتمثل مخاطر معدلات الربح في التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة التغيرات في معدلات الربح في السوق. وفي الوقت الحالي، لا تتعرض الشركة إلى مخاطر هامة حيث أن الودائع الاستثمارية تحمل معدل ربح ثابت.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات وفقاً للحدود الموضوعية من قبل إدارة الشركة.

إن التأثير على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة ليس مادياً كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

18. القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة (مثل الأوراق المالية المتداولة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) على أساس أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي. إن سعر السوق المعلن للموجودات المالية التي تحتفظ بها الشركة يمثل سعر الطلب الحالي.

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة. وقد تم تعريف المستويات المختلفة كما يلي:

- المستوى الأول من قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة؛
- المستوى الثاني من قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من مدخلات غير الأسعار المعلنة في المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مثل: مشتقة من الأسعار)؛ و
- المستوى الثالث من قياسات القيمة العادلة هي تلك المشتقة من مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

يحلل الجدول أدناه الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

الإجمالي دينار كويتي	المستوى الثالث دينار كويتي	المستوى الثاني دينار كويتي	المستوى الأول دينار كويتي	31 ديسمبر 2021
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
220,517	-	-	220,517	
18,799	18,799	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>239,316</u>	<u>18,799</u>	<u>-</u>	<u>220,517</u>	
				31 ديسمبر 2020
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
120,740	106,700	-	14,040	
33,874	33,874	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>154,614</u>	<u>140,574</u>	<u>-</u>	<u>14,040</u>	

يوضح الجدول التالي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية المصنفة في المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة.

في 31 ديسمبر 2021	تخفيض رأس المال	(خسارة) مسجلة في بيان الدخل	المحول إلى المستوى 1	في 1 يناير 2021	31 ديسمبر 2021
					موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	-	-	(106,700)	106,700	
18,799	(15,075)	-	-	33,874	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>18,799</u>	<u>(15,075)</u>	<u>-</u>	<u>(106,700)</u>	<u>140,574</u>	
					31 ديسمبر 2020
					موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
106,700	-	(1,283)	-	107,983	
33,874	-	-	-	33,874	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>140,574</u>	<u>-</u>	<u>(1,283)</u>	<u>-</u>	<u>41,857</u>	

19. مطلوبات محتملة والتزامات

بتاريخ 31 ديسمبر 2021، كان على الشركة التزامات محتملة تتعلق بخطابات ضمان ممنوحة من مؤسسات مالية محلية بمبلغ 1,994,695 دينار كويتي (2020: 2,822,634 دينار كويتي) والتي ليس من المتوقع أن ينتج عنها أي مطلوبات مادية.

إن الشركة مدعى عليها في عدد من القضايا المرفوعة من قبل حاملي عقود التأمين التكافلي فيما يتعلق بالمطالبات التي تتنازع عليها الشركة. بينما من غير الممكن التنبؤ بالنتيجة النهائية لتلك الدعاوى القضائية، فقد قامت الإدارة بعمل مخصصات تعد من وجهة نظرها كافية لتغطية أي مطلوبات ناتجة عنها.

20. إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهم.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات ظروف قطاع الأعمال. لم يتم إجراء أي تغيرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020. يتكون رأس المال من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة رأس المال ويقدر بمبلغ 4,067,371 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 3,075,606 دينار كويتي).

وفقاً للقرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011، الذي دخل حيز التنفيذ من 29 يناير 2012، يتعين على الشركة زيادة رأس المال المدفوع إلى 5,000,000 دينار كويتي خلال خمس سنوات من تاريخ إصدار الترخيص لها في عام 2005. ومع ذلك، لا يزال المبلغ المتبقي وقدره 166,000 دينار كويتي واجب السداد من جانب المساهمين كما في 31 ديسمبر 2021.

21. تأثير كوفيد-19

تسبب تفشي فيروس كورونا المستجد منذ أوائل عام 2020 في حدوث حالات من عدم التأكد في الأسواق الكويتية وكذلك الأسواق العالمية. تراقب إدارة الشركة عن كثب تأثير التطورات على أنشطته ووضع تدابير طوارئ مناسبة.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم تنفصل أي من شركات إعادة التأمين التكافلي بشكل صريح عن الشركة ولم تُبد أي شركة من شركات إعادة التأمين رغبتها في عدم قبول المطالبات المتعلقة بكوفيد-19.

إضافة إلى ذلك، ونتيجة لتفشي كوفيد-19، تواصل الشركة مراقبة جميع متطلبات السيولة المقدمة والاستجابة لها. في تاريخ بيان المركز المالي، لا يزال مركز السيولة للشركة قوياً وفي وضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب.